الأمم المتحدة

S/PRST/2021/3



Distr.: General
3 February 2021
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في 3 شـباط/فبراير 2021، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”توطيد السلام في غرب أفريقيا“، ووفقا للإجراء المتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والوارد في الوثيقة S/2020/372، أصدر رئيس مجلس الأمن البيان التالي باسم المجلس:

”يُرحّب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (المكتب)، وبالإحاطة التي قدمها الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد محمد بن شمباس، في 11 كانون الثاني/يناير 2021.

”ويشير مجلس الأمن إلى قراراته 2531 (2020) و 2512 (2020) و 2480 (2019) و 2423 (2018) و 2391 (2017) و 2359 (2017) و 2349 (2017) و 2320 (2016)، وإلى بياناته الرئاسية السابقة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

”ويُعرب مجلس الأمن عن دعمه الكامل للممثل الخاص في اضطلاعه بولايته، وللأنشطة الجارية التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

”ويدعو مجلس الأمن إلى مواصلة المشاركة، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بالتعاون مع بلدان المنطقة في الجهود الرامية إلى تفادي التحديات التي تواجهها تلك البلدان على مستوى السلام والأمن والتصدي لتلك التحديات، بينما يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة جميع بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ويُسلّم مجلس الأمن بأنّ وساطة المكتب، التي تتسم بالمسؤولية والمصداقية، تستلزم جملة أمور منها تولي السلطات الوطنية زمام الأمور، وموافقة الأطراف في المنازعة أو النزاع، واحترام السيادة الوطنية، وذلك على نحو ما جاء في القرار A/RES/70/304.

”ويدين مجلس الأمن بأشد العبارات الهجمات الإرهابية التي استهدفت قريتَي تشوما بانغو وزرومداري في النيجر يوم 2 كانون الثاني/يناير 2021، ويعرب عن عميق تعاطفه وخالص تعازيه لأسر الضحايا ولشعب النيجر وحكومته. ويدين مجلس الأمن أيضا الهجمات المنفَّذة يوم 28 تشرين الثاني/نوفمبر التي استهدفت مدنيين في ولاية بورنو في نيجيريا، وكذلك اختطاف أكثر من 300 طفل في ولاية كاتسينا في نيجيريا يوم 11 كانون الأول/ديسمبر. ويلاحظ مجلس الأمن

أيضـا الجهود التي بذلتها السلطات النيجيرية والتي أدت إلى إطلاق سراح الأطفال يوم 17 كانون الأول/ديسمبر.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، وفي بناء السلام، وكذلك في حالات ما بعد النزاع، ويشـدد على أهمية مشـاركتها مشـاركة كاملة وهادفة وعلى قدم المساواة مع الرجل في جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن، على النحو المعترف به في قرار مجلس الأمن 1325 (2000) وفي قراراته اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن.

”وإذ يشـير مجلس الأمن إلى بيانه الرئاسـي (S/PRST/2021/1)، يشـدد على أهمية معالجة الظروف الكامنة المؤدية إلى انتشار الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي للإرهاب، وضـرورة الأخذ بنهج كلي لمعالجة الأسـباب الجذرية للعنف بين الطوائف، وكذلك منع المزيد من التوترات ومن أعمال العنف، ومواصـلة الجهود الأمنية، والعمل بفعالية على محاسبة الأفراد المسؤولين عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وتقديمهم للمحاكمة، والتصدي للاستبعاد والفقر، وتعزيز التنمية المسـتدامة، وكفالة الحصـول على التعليم، وتعزيز قدرة المؤسـسـات والمجتمعات المحلية على الصـمود، وتشـجيع الحوكمة الرشـيدة، وبناء مجتمعات مسـالمة وعادلة وحاضـنة للجميع. ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن ينظر في جدوى إطلاق مشـروع مدني مشـترك بين المكتب والمنظمات الإقليمية المعنية، مثل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بهدف اسـتئصـال ظاهرة العنف بين الطوائف المزعزِعة للاسـتقرار بشكل مطرد وتفادي ظهورها مجددا في المنطقة، ويشجع كذلك على أن يدعم هذا المشروع كلّ من الشركاء الثنائيين والإنمائيين، مثل البنك الدولي أو المؤسسات المالية الدولية الأخرى، ويطلب إلى الأمين العام أن يضـمّن تقريره المقبل عن المكتب توصـيات تتضـمن خيارات عملية لتنفيذ مثل هذا المشروع، وكذلك إلى الممثل الخاص للأمين العام أن يعرض آخر المستجدات عن تلك التوصـيات أثناء الإحاطة المقبلة التي سيقدمها إلى مجلس الأمن.

”ويُعرب مجلس الأمن عن قلقه من تدهور الوضع الإنساني العام في المنطقة، الذي تفاقم من جراء جائحة كوفيد-19، والذي يتّسـم خصـوصـا بتأثير التشـريد القسـري والفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي والتفاوتات الاجتماعية والعنف، بما في ذلك العنف الجنسـي والجنسـاني، ويدعو إلى توفير المعونة الإنسـانية والطبية إلى المحتاجين بشـكل آمن ومسـتمر ودون عوائق، بما في ذلك توفير الرعاية الصـحية الشـاملة والخدمات إلى ضـحايا العنف الجنسـي في حالات النزاع وما بعد النزاع دون التعرّض لأي شـكل من أشـكال التمييز، ويدعو كذلك إلى اتخاذ إجراءات ملموسـة على الصـعيدين الإنسـاني والإنمائي وإلى صـرف الأموال التي سـبق التعهد بها. ويدين مجلس الأمن جميع أشـكال العنف والتخويف التي تسـتهدف المشـاركين في العمليات الإنسـانية، ويشـجع الجهود التي تبذلها دول المنطقة لكفالة تقديم مرتكبي تلك الأفعال إلى العدالة، وفق ما تنص عليه قوانينها الوطنية والتزاماتها بموجب القانون الدولي.

”وإذ يشـير مجلس الأمن إلى القرار 2532، وإذ يشـيد بالجهود التي تبذلها بلدان غرب أفريقيا من أجل التصـدي لجائحة كوفيد-19 بفعالية، يلاحظ أن الجائحة، وخاصـة موجتها الثانية، قد تسـببت في زيادة تفاقم دوافع النزاع القائمة وأدت إلى نشـأة تداعيات اجتماعية - اقتصـادية وسياسية وأمنية شديدة الحدة، كما أدت إلى تدهور الحالة الإنسانية في المنطقة، وتركت أثرا غير

متناسب على النساء والفتيات والأطفال واللاجئين والمشردين داخليا وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. ويؤكد مجلس الأمن أهمية التعاون والتضامن الدوليين، ويرحب بجهود ومساهمات المكتب والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء الأخرى، ويدعو إلى مواصلة تقديم الدعم وتعزيز التعاون لضمان التصدي لجائحة كوفيد-19 بشكل شامل وجامع، بما في ذلك بتوفير إمكانية الحصول على لقاح بأسعار معقولة وعلى قدم المساواة مع الآخرين، وكذلك على الخدمات الصحية الأساسية، ويدعو إلى اتخاذ إجراءات لتفادي الآثار الضارة للجائحة على حق كل طفل في التعليم وإلى دعم التعليم الشامل للجميع والمنصف والجيد، وذلك باستخدام حلول ميسَّرة وشاملة للتعلم عن بُعد بهدف سد الفجوة الرقمية.

”ويرحب مجلس الأمن بالروح القيادية التي أبدتها البلدان الواقعة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وكذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأخذها زمام المبادرات الهادفة لمواجهة التحديات الأمنية التي تفاقمت من جراء الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة، بما في ذلك من خلال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي واصلت البرهنة على تحقيق مزيد من النتائج التشغيلية الملموسة، ولا سيما في وسط منطقة الساحل، ويشدد في هذا الصدد على أهمية مواصلة تقديم الدعم الثنائي والدولي للقوة لكي تبلغ مستوى تشغيلي واستقلال ذاتي تام ودائم. ويرحب مجلس الأمن بمبادرة عام 2020 الهادفة لنشر قوة يقودها الاتحاد الأفريقي في منطقة الساحل، وهو يتطلع إلى نشر تلك القوة، ويشير كذلك إلى إنشاء ائتلاف معني بمنطقة الساحل. ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، ويؤكد من جديد كذلك ضرورة أن تمنعه جميع الدول وتحاربه بجميع الوسائل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وفي امتثال لالتزاماتها الأخرى بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين، والقانون الدولي الإنساني. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء ما تشكله القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا من خطر يهدد الملاحة الدولية والأمن والتنمية في المنطقة، ويرحب بالعمل الذي يقوم به المكتب في مجال التعاون الإقليمي للتصدي لذلك الخطر. ويشدّد مجلس الأمن على ضرورة مواءمة الجهود الأمنية مع الأهداف السياسية، من أجل تعزيز استعادة الأمن المدني، وإرساء دعائم الإدارة الفعالة لتقديم الخدمات الأساسية، وإقامة العدل وتحقيق المساءلة، والمساعدة الإنسانية، وإنعاش الاقتصادات المحلية من أجل إتاحة فرص لكسب الرزق أمام الأعداد المتزايدة من الشباب، وتشجيع مشاركتهم البناءة في الشؤون السياسية، مما يسهم بصورة إيجابية في جهود بناء السلام وفقا للقرار 2250 (2015) والقرارات اللاحقة بشأن الشباب والسلام والأمن.

”ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أن استقرار الحالة وحماية المدنيين في هذه المنطقة يتطلبان استجابة متكاملة تماما تقودها حكومات تلك البلدان، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي، وتشمل السعي بشكل متزامن إلى تحقيق تقدم على مستوى الأمن والحوكمة والمساعدة الإنسانية والتنمية والمصالحة وحقوق الإنسان.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد ضرورة كفالة الحصول على التعليم وما له من إسهام في تحقيق السلام والأمن في المنطقة، ويشير إلى البيان الرئاسي (S/PRST/2020/8)، ويكرر

الإعراب عن إدانته الشديدة للهجمات التي تستهدف المدارس والأطفال والعاملين في مجال التعليم وللتهديد بشن تلك الهجمات، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني المنطبق، ويكرر الإعراب عن بالغ قلقه من إغلاق المدارس في حالات النزاع المسلح نتيجة لشن الهجمات والتهديد بشنها، ويحث جميع أطراف النزاعات المسلحة على وضع حد لهذه الهجمات والتهديدات فورا، وعلى الإحجام عن الأعمال التي تعرقل سبل حصول الأطفال على التعليم، ويحثها على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لحماية المدارس والأطفال.

”ويُسلّم مجلس الأمن بالآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ، والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية، بما في ذلك ما ينجم عن الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي، وكذلك بتأثيرها على الأمن الغذائي، ضمن عوامل أخرى، وعلى الاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ويواصل التشديد على ضرورة أن تأخذ الحكومات والأمم المتحدة باستراتيجيات طويلة الأجل، تستند إلى تقييمات شاملة للمخاطر، وذلك بغية دعم تحقيق الاستقرار وبناء القدرة على الصمود، ويشجع المكتب على مواصلة إدماج هذه المعلومات ضمن ما يضطلع به من أنشطة.

”ويرحب مجلس الأمن بتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية في عام 2020 في بعض بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، مما سمح بتعميق جذور الديمقراطية في تلك البلدان. ويلاحظ المجلس أن معظم تلك الانتخابات دارت في أجواء سلميّة، غير أنه يدين حوادث العنف المتصلة بالانتخابات التي وقعت في بعض الحالات، ويدعو في هذا السياق جميع الجهات السياسية المعنية إلى مواصلة تعزيز الحوار السياسي الوطني وإلى اتخاذ خطوات ملموسة لإتاحة تحقيق مصالحة دائمة. ويشجع مجلس الأمن الجهات المعنية الوطنية في بلدان المنطقة التي تعتزم إجراء انتخابات قريبا على العمل معاً من أجل تيسير التحضير لانتخابات شاملة للجميع تتسم حقا بالحرية والنزاهة والمصداقية تُجرى في الوقت المناسب وفي أجواء سلمية، وعلى أن تتخذ جميع الخطوات المناسبة لمنع أي شكل من أشكال العنف، ويشجعها كذلك على ضمان فرص متكافئة لجميع المرشحين والعمل على كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وهادفة وعلى قدم المساواة مع الرجل. ويرحب مجلس الأمن بقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لجهود الوساطة وبتشجيعها للعمليات الانتخابية الديمقراطية التي دارت في المنطقة.

”ويرحب مجلس الأمن بتولي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مهامَ المساعي الحميدة التي كان يضطلع بها سابقا مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو عقب انتهاء ولايته في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، ويطلب الإبلاغ تحديدا عن مهام المساعي الحميدة تلك، بما في ذلك عن التقدم الذي أحرزته الجهات المعنية الوطنية صوب تنفيذ خطة الإصلاح الواردة في خريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفي اتفاق كوناكري لعام 2016، لأن خطة الإصلاح ضرورية لضمان الاستقرار السياسي، وكذلك الإبلاغ عن التقدم المحرز على مستوى [خطة] الأمم المتحدة الانتقالية، في التقرير المقبل للأمين العام.

”ويشيد مجلس الأمن بجهود بلدان المنطقة للنهوض بمشاركة المرأة مشاركة كاملة وهادفة وعلى قدم المساواة مع الرجل في العمليات السياسية، تحقيقاً لأهداف منها زيادة عدد النساء المعينات في المناصب الحكومية العليا، وفقا لدساتير كل منها والتزاماتها الوطنية والإقليمية

والعالمية، ويرحب في هذا الصـــدد بمشـــاركة المرأة وتوليها القيادة بصـــورة فعلية في العمليات الانتخابية التي دارت مؤخرا في بوركينا فاســـو وغانا وغينيا وكوت ديفوار والنيجر، وكذلك بتعيين امرأة مؤخرا في منصب رئاسة حكومة توغو وبنسبة النساء في حكومة ليبريا الجديدة.

”ويُشـــجّع مجلس الأمن على بذل جهود مشـــتركة بين الركائز من أجل تعزيز المزيد من الاتساق والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك الجهود مع الشركاء في المنطقة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، والمســـاعدة على تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المســـتدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 على الصـــعيد الإقليمي. وفي هذا الســـياق، يدعو مجلس الأمن المكتب إلى العمل مع جميع عناصـــر منظومة الأمم المتحدة الموجودة في المقر، بما في ذلك التفاعل باســـتمرار مع لجنة بناء الســـلام بالأمم المتحدة، وفي غرب أفريقيا ومنطقة الســـاحل، ولا ســـيما مع منبر التعاون الإقليمي، بهدف تعزيز التصـــدي بشـــكل متكامل للتحديات التي تواجهها المنطقة من أجل ضـــمان تحســـين تنســـيق وفعالية تلبية الاستجابة الدولية لاحتياجات السكان والمجتمعات المحلية في منطقة الساحل. ويرحب مجلس الأمن بتعيين عبد الله مار دييه في منصـــب منســـق الأمم المتحدة الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل لأن ذلك سيتيح فرصة لتعزيز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، ويدعو إلى الإبلاغ بشكل أكثر دقة وتفصـيلا عن هذا التنفيذ من خلال التقارير التي يقدمها الأمين العام بانتظام عن المكتب.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصـــــل تقديم معلومات عن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالجوانب الموضحة في هذا البيان، وعن ولاية المكتب والوضع في غرب أفريقيا ومنطقة الســـاحل، ويكرر دعوته إلى إدراج تقييم لتنفيذ قرار المجلس 2349 ضـــمن التقارير المنتظمة التي يقدمها المكتب“.